بيان للشيخ علي بن حاج: وجوب المجاوبة على من استعان على المسلمين بالدول الكافرة المحار

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزائر يوم الثلاثاء 28 محرم 1431 هـ
الموافق لـ: 19 جانفي 2010 م

http://t2.gstatic.com/images?q=tbn:v.../180px-Fis.jpg

تقدم الهيئة الإعلامية

للشيخ علي بن حاج

بيانا جديدا للشيخ علي بن حاج

أصدر الشيخ علي بن حاج حفظه الله بيانا يشرح

فيه بالأدلة الشرعية حرمة استعانة الدول العربية والإسلامية بالدول الكافرة المحاربة وعلى رأسها الإدارة الأمريكية التي تحتل العراق وأفغانستان وتقوم بعمليات إرهابية فيهما يذهب ضحيتها الأبرياء

مشيدا بالشخصيات الأردنية التي نددت بعمالة النظام الأردني للأجهزة الاستخبارتية الأمريكية التي كشفتها حادثة خوست بأفغانستان

كما بارك الشيخ علي بن حاج في بيانه بكل حرارة موقف علماء اليمن السعيد الذي هدد بإعلان الجهاد إذا تدخلت أمريكا في الشأن اليمني الداخلي

كما بين حجم عمالة النظام المتعفن الجزائري للإدارة الأمريكية المحاربة للمسلمين

كما بين أيضا إلى استغلال أمريكا المآسي الإنسانية للاستحواذ والسيطرة على البلدان مبديا تأسفه عن تأخر الدول العربية والإسلامية لتقديم المعونات الإنسانية لضحايا هايتي

ونظرا لأهمية ما جاء في البيان نترك لكم الإطلاع عليه كاملا والله الموفق لكل خير

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزائر يوم الثلاثاء 28 محرم 1431 هـ
الموافق لـ: 19 جانفي 2010 م

بيان: وجوب المجاوبة على من استعان على

المسلمين بالدول الكافرة المحاربة.

* الحمد لله الذي وصم أولياء أعداء الله تعالى بالنفاق، فقال جل جلاله "بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما، الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين..." النساء 138، وقال "ألم تر إلى الذين نافقوا يقولون لإخوانهم الذين كفروا من أهل الكتاب لئن أخرجتم لنخرجن معكم، ولا نطيع فيكم أحدا أبدا، وإن قوتلتم لننصرنّكم والله يشهد إنهم لكاذبون"الحشر 11، وحكم على من يتولاهم بنفس حكمهم، فقال عز وجل "ومن يتولهم منكم فإنه منهم"المائدة 51، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين الذي قال لرجل مشرك رغب في نصرته في غزوة بدر "تؤمن بالله ورسوله؟ قال لا، قال "فارجع فلن أستعين بمشرك.." وقال في شأن من أعان ظالما ليدحض حقا "من أعان صاحب باطل ليدحض بباطله حقا فقد برئت منه ذمة الله وذمة رسوله" وعلى آله وصحبه الذين كانوا أشداء على الكفار رحماء بينهم".

* من البلايا والعظائم التي نزلت بساحة الشعوب العربية والإسلامية استقواء الحكام العملاء بالدول الكافرة المحاربة وعلى رأسهم الإدارة الأمريكية التي تتبدل ألوانها وأشكالها وخطابها وحكامها ولكن جوهرها الأسود الحاقد كامن لا يبرح ولا يريم والمتمثل في الأنانية الطاغية ونزعة الاستعلاء والسيطرة على العالم بجميع الأشكال والحيل الظاهرة والخفية ومحاولة فرض إرادتها على العالم بالقوة الغاشمة والناعمة الساخنة والباردة وبالترهيب والترغيب ومما زاد الطين بلّة تحالفها وتعاونها العلني والسري مع أنظمة الحكم العربية مما

يوجب شرعا على أولي الأمر من العلماء والدعاة وقادة الفكر والسياسة بيان الحكم الشرعي في مثل هذا التعاون والتحالف الشيطاني الذي يرجع بأوخم العواقب على الشعوب والبشرية جمعاء، والرد والمجاوبة على بعض علماء السوء ممن يحاول إفتاء الحكام الظلمة بجواز الاستعانة بالدول الكافرة المحاربة والتعاون معها بالطرق المباشرة أو غير المباشرة لدحر ومحاربة الحركات الإسلامية المقاومة للظلم الداخلي أو للعدوان الخارجي، وقياما بهذا الواجب الشرعي والسياسي، سوف نتطرق إلى بيان هذه المسألة الهامة والخطيرة في جملة من النقاط التالية على وجه الاختصار والإيجاز ومعذرة إلى ربكم والله المستعان.

أولا: وجاء دور العلماء في القيام بما أخل به الحكام والأمراء:

*** من الأمور التي انعقدت عليها كلمة أساطين فحول علماء السياسة الشرعية أن شرعية الحاكم لا تنعقد إلا بجملة من الأمور والشروط منها إقامة كتاب الله تعالى لقوله عليه الصلاة والسلام:"ما أقاموا فيكم كتاب الله" ومنها وجوب تحكيم والتحاكم والحكم بالشريعة الإسلامية السمحاء لقوله تعالى:"ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها..." وقوله جل جلاله:"وأن احكم بينهم بما أنزل الله" وقوله تعالى:"وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله" ومنها أن يكون الحاكم تم اختياره من الأمة وبمحض إرادتها ذلك لأن الاغتصاب والقهر والغلبة والوراثة والتوريث والتزوير بجميع أشكاله القبلي والبعدي وأثناء يوم الانتخاب كل ذلك يطعن في شرعية ومشروعية الحاكم**

ويجعل منه مجرد حاكم فعلي متسلط وكل حاكم يفقد تلك الشروط التي نص عليها علماء الإسلام لا شرعية لحكمه ولا انعقاد لانتخابه أو بيعته ولا نفوذ لولايته وتعتبر ولايته في نظر فقهاء السياسة الشرعية ولاية ضرورة وأمر واقع لابد من السعي لتغييره وفق ضوابط شرعية. ومنها قيامه بمقاصد الحكم الشرعي في الإسلام المنصوص عليها في الكتاب والسنة وما كان عليه الخلفاء الراشدون الذين أوجب الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم اتباع منهجهم، وحيث أن أغلب حكام العالم العربي والإسلامي يفتقدون أهم مواصفات الحاكم الشرعي ومعظمهم قد أخلَّ بمقاصد الحكم الراشد شرعا بل أتوا بأقوال وأعمال وأفعال مضادة لمقاصد الشريعة الكبرى فقد وجب على علماء الأمة الراسخين في العلم القيام بواجبهم الشرعي نحو الأمة بحكم أنهم يندرجون في مسمى أولي الأمر في الأمة بل هناك من العلماء من قدَّم طاعة العلماء على طاعة الحكام عند التعارض والتنازع.

قال الإمام الجصاص رحمه الله مبينا أن أولي الأمر تشمل العلماء والأمراء معا: "لأن الأمراء يَلُونَ أمر تدبير الجيوش والسرايا وقتال العدو والعلماء يَلُونَ حفظ الشريعة وما يجوز وما لا يجوز فأمر الناس بطاعتهم والقبول منهم مَا عَدَلَ الأمراء والحكام وكان العلماء عدولا مرضيين موثوقا بدينهم وأمانتهم فيما يؤدون". وقال ابن العربي المالكي رحمه الله:"والأمر كله يرجع إلى العلماء لأن الأمر قد أفضى إلى الجهال .... إن الأمر قد وقف في ذلك على العلماء وزال عن الأمراء لجهلهم واعتدائهم والعادل منهم مفتقر إلى العالم كافتقار الجاهل". وقال الفخر الرازي رحمه الله:"إن

أعمال الأمراء والسلاطين موقوفة على فتاوى العلماء والعلماء في الحقيقة أمراء الأمراء فكان حمل لفظ أولي الأمر عليهم أولى" وقال ابن تيمية رحمه الله:"وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون يسوسون الناس في دينهم ودنياهم ثم بعد ذلك تفرقت الأمور فصار أمراء الحرب يسوسون الناس في أمر الدنيا والدين الظاهر وشيوخ العلم يسوسون الناس فيما يرجع إليهم من العلم والدين وهؤلاء أولوا الأمر تجب طاعتهم فيما يأمرون من طاعة الله التي هم أولوا أمرها" وقال ابن القيم رحمه الله:"والتحقيق أن الأمراء إنما يطاعون إذا أمروا بمقتضى العلم فطاعتهم تبع لطاعة العلماء ...".
ونُقول أهل العلم في هذا المعنى فوق الحصر يدركها من غاص في كتب التفاسير وشروح الأحاديث ومظان الفقه السياسي الإسلامي والأهم من ذلك أن بعض العلماء الفحول نص على أن الأمة المسلمة إذا فقدت الحاكم الشرعي الذي تتوفر فيه بعض الشروط الشرعية الواجبة أو أخلَّ بأهم مقاصد الحكم الشرعي التي لا يجوز الإخلال بها أو التفريط فيها أو التلاعب بها فإن الجهة التي يجب عليها تولي أمور الرعية وتصبح أمورها موكولة إليها إنما هم العلماء الربانيون الحرصاء على حراسة مقومات الأمة المسلمة لأن التكاليف الشرعية الهامة منوطة أصلا بالحاكم الذي انتخب أصلا للقيام بها على أكمل وجه، قال إمام الحرمين الجويني رحمه الله:"فإذا شغر الزمان عن الإمام وخلا عن سلطان ذي نجدة وكفاية ودراية فالأمور موكولة إلى العلماء وحق على الخلائق على اختلاف طبقاتهم أن يرجعوا إلى علمائهم ويصدروا في جميع الولايات عن رأيهم فإذا فعلوا ذلك فقد هدوا إلى سواء السبيل وصار

علماء البلاد ولاة العباد" وقال أيضا: "وإذا لم يصادف الناس قوَّاما بأمورهم يلوذون به فيستحيل أن يأمروا بالقعود عما يقدرون عليه من دفع الفساد فإنهم لو تقاعدوا عن الممكن عمَّ الفساد البلاد والعباد" وأرشد إلى طريقة يراها مناسبة في زمانه ولكل عصر طريقة مناسبة لتحقيق الغاية فقال:"لو خلا الزمان من السلطان فحق على قُطّان كل بلدة وسكان كل قرية أن يقدموا من ذوي الأحلام والنهى وذوي العقول والحجى من يلتزمون امتثال إشارته وأوامره وينتهون عن مناهيه ومزاجره فإنهم إن لم يفعلوا ذلك ترددوا عن إلمام المهمات وتبلدوا عن إطلال الواقعات".

* والحاصل مما تقدم على وجه الإيجاز أن أغلب حكام الدول العربية فاقدين للشرعية والمشروعية سواء بالمعيار الشرعي أو المعيار الغربي، لأن أغلبهم بل جميعهم وصل إلى سدة الحكم إما عن طريق الوراثة والتوريث أو الانقلاب والاغتصاب أو بتزوير الانتخاب أو بمساندة قوى خارجية كافرة لها مصالح مشبوهة في بلاد المسلمين ولا يمكن الحصول عليها في ظل حكام لهم شرعية حقيقية في بلادهم. فتعقد بين القوى الخارجية الكافرة والحكام الذين لا شرعية لهم صفقات سرية غير معلنة على شرط الحصول على مصالحهم غير المشروعة مقابل البقاء في السلطة أو الوصول إليها ولو على حساب مصالح شعوبهم العليا كما هو حال سائر حكام الدول العربية الذين أصبحوا عملاء لقوى الاستكبار العالمي، وبعضهم يتقاضى أجورا على عمالتهم من الإدارة الأمريكية وأجهزة الاستخبارات الأمريكية خاصة والغربية بصفة عامة.

ثانيا: حدة الصراع بين العلماء النصحاء والحكام الخونة العملاء:

*** لقد صُدم الشعب الأردني ومعه سائر الشعوب الإسلامية بحجم العمالة السرية التي تورط فيها النظام الأردني عن ترصد وسبق إصرار مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية بصفة خاصة وأجهزة الاستخبارات الغربية بصفة عامة وهذا ما دفع بشخصيات أردنية من جميع الاتجاهات للتنديد بحجم التعاون الأمني والتنسيق الاستخباراتي بعد حادثة خوست التي وجهت ضربة قاصمة لأكبر جهاز استخباراتي في العالم، وقضت على كبار رؤوس ضباط الاستخبارات الذين كانوا يمارسون إرهاب الدولة الأمريكية، وتسببوا في قتل الآلاف من الأبرياء في أفغانستان وباكستان عن طريق القصف العشوائي وذلك بفضل الله تعالى، ثم بفضل ما قام به همام البلوي الذي استطاع أن يستغفل كل من المخابرات الأمريكية ورجل المخابرات الأردني العقيد الشريف بن زيد ابن عم الملك الأردني العميل الذي كلف جهاز المخابرات الأردني بالتجسس على حركات المقاومة السنية والشيعية وإمداد أجهزة الاستخبارات الأمريكية والغربية بالمعلومات فعِوض صرف تلك الجهود الإستخباراتية لكشف المؤامرات التي تقوم بها الدولة الإرهابية المجاورة راح يتجسس على أفغانستان وحركة طالبان التي تقاوم الاحتلال الأمريكي، ولكن الله يمهل ولا يهمل، ويمد للظالم سنوات عدة حتى إذا أخذه لم يفلته كما جاء في الحديث الصحيح.**

*** ومن نعم الله تعالى على اليمن العريق مهد**

الحضارات ومنبع الهجرات البشرية أن قيض لها أولوا بقية ممن ينهون عن الفساد في الأرض سارعوا بإصدار بيان شرعي واضح المعالم يحذر السلطة القائمة من الاستعانة بأمريكا على أبناء الشعب اليمني مهما كان بينهم من خلاف أو صراع داخلي، وأنه في حالة التدخل الأجنبي الأمريكي فسوف يعلنون الجهاد على القوى الغازية ورفضوا التدخل في شأن اليمن الداخلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فبارك الله في الشخصيات الأردنية المنددة بالتعاون الأمني والاستخباراتي مع أمريكا والغرب وبارك الله في علماء اليمن الأقحاح الذين هددوا بإعلان الجهاد في حالة التدخل الأمريكي. ويجب على سائر العلماء وقادة الفكر والسياسة في البلاد العربية والإسلامية التنديد بجميع أشكال التدخل الأجنبي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وخاصة علماء السعودية والجزائر ومصر.

* والحاصل أنه يجب على سائر العلماء وقادة الفكر والسياسة في البلاد العربية والإسلامية رفع الصوت والتنديد بالتعاون الأمني والاستخباراتي مع أمريكا والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو ورفض جميع أشكال التدخل الأجنبي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وخاصة علماء السعودية الربانيين وعلماء الجزائر الأحرار المستقلين. لأن الصراع الداخلي مهما كان لونه أو نوعه أو أسبابه أو مبرراته لا يُسوّغ للسلطة أو المعارضة على حد سواء الاستعانة بدولة كافرة محاربة للإسلام والمسلمين لدحر خصومها السياسيين بقوى خارجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ذكر الإمام ابن كثير رحمه الله في تاريخه أنه لما نشب الخلاف المسلح بين علي رضي الله عنه ومعاوية رضي

الله عنه أراد ملك الروم استعادة بعض الأراضي التي كانت تحت سلطة معاوية فما كان من معاوية إلا أن كتب إليه مهدداً ومتوعداً:"والله لئن لم تنته وترجع إلى بلادك يا لعين لأصطلحن أنا وابن عمي عليك - يقصد عليا رضي الله عنه - ولأخرجنك من جميع بلادك ولأضيقن عليك الأرض بما رحبت" فخاف ملك الروم وطلب الهدنة وهذا أكبر دليل على أن الصراع المسلح بين أبناء الوطن الواحد أو الدين الواحد لا تسوغ لأي طرف سلطة أو معارضة الاستعانة بالكفرة على أبناء الدين الواحد ولو كانوا بغاة أو خوارج أو معتزلة أو مرجئة أو شيعة لأن هذه الفرق جميعها تدخل في قوله عليه الصلاة والسلام:"ستفترق أمتي" حيث أضافها إلى نفسه الشريفة فكيف إذا كانت تلك المعارضة السلمية أو المسلحة تطالب بحقوق مشروعة في الكتاب والسنة أو تطالب بحقوق سياسية ومدنية يعترف بها العام والخاص، أو استعادة حقوق اغتصبت منها بالقوة ؟!!! فالصراع الداخلي ولو كان مسلحا يجب حسمه داخليا عن طريق الحوار أو التفاوض بين أبناء الوطن الواحد وأن تضمن السلطة لكل أبناء الوطن الواحد حقوقهم السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية وحق الجميع في الحريات العامة الأساسية وعلى رأسها الحق في المشاركة السياسية والشأن العام بالطرق السلمية المتعارف عليها بين أبناء الوطن الواحد فضلا عن الحق في حرية الرأي والتعبير عنه.

ثالثا: حكم الشرع في التعاون الأمني مع الدول الكافرة المحاربة.

*** الطامة الكبرى والداهية العظمى التي أصبحت**

الشعوب العربية والإسلامية تعاني منها هي استعانة حكام العرب على قمع شعوبها ومصادرة حقوقها الشرعية بأمريكا والدول الغربية وحلف الناتو الذي يقصف الأبرياء في أفغانستان وأصبح التعاون الأمني والاستخباراتي مع قوى الاستعمار الغربي على قدم وساق بغية القضاء على المقاومة الداخلية التي تواجه ظلم الأنظمة واستبدادها التي قمعت الحريات وأشاعت جميع ألوان الفساد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي أو القضاء على المقاومة التي تواجه قوى الاستعمار الخارجي كما هو الشأن في فلسطين أو العراق أو أفغانستان أو جنوب لبنان وفي ظل هذه الحالة المزرية يتساءل الكثير من أبناء الأمة العربية والإسلامية، ما هو الحكم الشرعي في أنظمة حكم عربية وإسلامية تتعاون أمنيا واستخباراتيا مع أمريكا وبعض الدول الأوروبية ضد شعوبها وتقوم الدول الكافرة بإمدادها بالخبرة والأسلحة والدعم السياسي والإعلامي وتبييض جرائمها التي تعتبر جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية التي لا تزول بالتقادم، وهل يجوز شرعا الاستعانة بالكفار لمحاربة المسلمين أفرادا أو جماعات أو دولاً ؟!!!.

*** ليكن في علم عموم المسلمين أنه قد تقرر عند سائر علماء الأمة قديما وحديثا حرمة مناصرة الكفار على المسلمين وحرمة الاستعانة بالكفار على المسلمين وعدّوا ذلك من النفاق والردة ومن نواقض الإسلام وأنه لا يجوز التحالف مع الكافر لمحاربة المسلمين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بمجرد إبداء الرأي، ولا يجوز شرعا قبول إعانة من دولة كافرة للقضاء على معارضة داخلية مسلمة. ولا يجوز للمسلمين إعانة الكفرة المحاربين ولو**

بالمساعدة الأمنية أو مجرد الرأي هذا ما تقرر عند علماء الإسلام قال ابن حزم الأندلسي رحمه الله في تفسير الآية 51 من سورة المائدة:"إنما هو على ظاهره بأنه كافر من جملة الكفار وهذا حق لا يختلف فيه اثنان من المسلمين" وقال الإمام القرطبي المالكي رحمه الله في تفسير نفس الآية:"يعضدهم على المسلمين ... بيّن تعالى أن حكمه كحكمهم وهو يمنع إثبات الميراث للمسلم من المرتد .... هذا الحكم باق إلى يوم القيامة في قطع الموالاة". وجاء عن البرزالي المالكي في نوازله رحمه الله:"إن أمير المسلمين يوسف بن تاشفين رحمه الله استفتى علماء زمانه - وهم أعلام المالكية - في استنصار ابن عباد الأندلسي حاكم إشبيلية بالكتابة إلى الإفرنج على أن يعينوه على المسلمين فأجابه جلهم بردته وكفره" وعندما استعان حاكم مراكش محمد بن عبد الله السعدي بحاكم البرتغال ضد عمه(أبي مروان المعتصم بالله) أفتى علماء المالكية بكفره وردته" وسُئل الشيخ عبد السلام التسولي المالكي عن حكم قبائل جزائرية كانت تمتنع عن الجهاد ويتعاونون مع فرنسا وربما قاتلوا أهل الإسلام مع النصارى فأجاب:"ما وُصف به القوم المذكورون يوجب قتالهم كالكفار الذين يتولونهم ومن يتول الكفار فهو منهم ..." أجوبة التسولي على مسائل الأمير عبد القادر الجزائري والنقول في هذا المجال كثيرة لدى السادة المالكية أما المذاهب الأخرى فحدث عن البحر ولا حرج وإنما اقتصرت على المالكية لأن النظام الجزائري يصرح أنه مالكي المذهب والمشرب بينما هو يخالفه في أمور كثيرة في الأصول والفروع وهو يأخذ من مذهب الإمام مالك رحمه الله بالانتقاء والاشتهاء وسوف نوضح حجم عمالة

النظام الجزائري مع أمريكا والغرب في النقطة الآتية وهو ما يعتبر من نواقض الإسلام والوطنية الحقّة بالمفهوم الإسلامي للوطنية، وبما أن النظام السعودي يزعم أنه حامل لواء الإسلام والسلفية، بينما هو متورط إلى الأذقان في العمالة مع أعداء الإسلام والمسلمين بل وكبار المسؤولين فيه يتراقصون مع الإرهابي بوش بالسيوف وهو الذي ارتكب المجازر الهائلة في العراق وأفغانستان فضلا عن فظائع غوانتنامو وأبوغريب، ومساندة الكيان الصهيوني الذي دمر غزة، وهو الذي يتعامل مع أمريكا الطاغية على أكثر من صعيد وخاصة على صعيد التعاون الأمني والاستخباراتي فهي لا تقل عمالة لأمريكا على ملك الأردن ولا شك أن جُرم النظام السعودي أخطر من جرم الأردن لمكانة السعودية ولتواجد الحرمين بها وها نحن نسوق بعض ما قاله علماء الحنابلة ليعرف العام والخاص مدى مخالفة النظام السعودي لشيوخ الحنابلة وأئمة الدعوة التي قامت عليها المملكة السعودية قال ابن تيمية رحمه الله: "كل من قفز إليهم - يعني التتار- من أمراء العسكر وغير الأمراء فحكمه حكمهم ...." وعندما هجم التتار أراضي الإسلام في الشام وغيرها وقد أعانهم بعض المنتسبين للإسلام أفتى ابن تيمية رحمه الله بردة من أعانهم" كما في مجموع الفتاوى ج 28. وعندما هجمت بعض العساكر أرض نجد للقضاء على دعوة التوحيد أفتى علماء نجد بكفر من أعان المشركين" وهذا مما دفع بالشيخ حمد بن عتيق "سبيل النجاة والفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراك" وهذا الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله نص على أن من نواقض الإسلام العشر مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين كما هو في الناقض الثامن.

وقال الشيخ عيسى عبد اللطيف آل الشيخ:"ومن جرهم وأعانهم على المسلمين بأي إعانة فهي ردة صريحة" وقال الشيخ سليمان بن عبد الله رحمه الله في تفسير آية سورة الحشر 11 "فإذا كان من وعد المشركين في السر بالدخول معهم ونصرهم -وهو ما تفعله الأنظمة العميلة سريا- والخروج معهم إن جلوا نفاقا وكفرا وإن كان كذبا فكيف بمن أظهر ذلك صادقا" وهو ما فعله نظام الأردن العميل وظهر ذلك جيدا في حادثة خوست.؟؟؟

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله بن عبد الوهاب في أوثق عرى الإيمان "إذا كان من أعان ظالما على ظلمه فقد شاركه في ظلمه فكيف بمن يعين الكفار والمنافقين على كفرهم ونفاقهم وإذا كان من أعان ظالما في خصومة ظلم عن حاكم يكون شريكا للظلم فكيف بمن أعان الكفار وذب عنهم عند الأمراء؟!!!.

وسئل العلامة عبد الله بن عبد اللطيف عن الفرق بين الموالاة والتولي؟ فأجاب بأن التولي "كفر يخرج عن الملة وهو كالذب عنهم وإعانتهم بالمال والبدن والرأي..." ونُقول علماء السعودية الأوائل والصادقين الثابتين من الأواخر فوق الحصر ولعلهم علماء السعودية من أشد الناس شدة وبيانا لهذا الأمر فقد حرموا التعاون مع الكفرة ضد المسلمين بالبدن والسلاح واللسان والقلب والقلم والمال والرأي ومما لا شك فيه أن الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله يعتبر حجة ومرجعية لدى النظام السعودي وعند شرائح واسعة من العلماء وطلبة العلم الشرعي حتى أن الرئيس بوتفليقة طلب من جيل الشباب اتخاذه قدوة، يقول الشيخ ابن باز في كتابه نقد القومية العربية "الوجه الثالث: من الوجوه الدالة على بطلان الدعوة إلى

القومية العربية هو أنها سُلّم إلى موالاة كفار العرب وملاحدتهم من أبناء غير المسلمين واتخاذهم بطانة والاستنصار بهم على أعداء القوميين من المسلمين وغيرهم، ومعلوم ما في هذا من الفساد الكبير والمخالفة لنصوص القرآن والسنة الدالة على وجوب بغض الكافرين من العرب وغيرهم ومعاداتهم وتحريم موالاتهم واتخاذهم بطانة...." وقال في موطن آخر "وليس للمسلمين أن يوالوا الكافرين أو يستعينوا بهم على أعدائهم فإنهم أعداء ولا تؤمن غائلتهم وقد حرم الله موالاتهم ونهى عن اتخاذهم بطانة وحكم على من تولاهم بأنه منهم..." وعندما سئل عن أعوان الشيوعية والاشتراكية في البلاد العربية أفتى الشيخ بكفر من أعانهم وبطلان الصلاة وراء أئمتهم كما جاء في مجموع فتاوى الشيخ، فقال بكفر من أعانهم" كما هو في مجموع الفتاوى وقال:"إن الذين يدعون إلى الاشتراكية أو الشيوعية أو غيرها من المذاهب الهدامة المناقضة لحكم الإسلام كفار ضلال أكفر من اليهود والنصارى لأنهم ملاحدة لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يجوز أن يجعل أحد منهم خطيبا وإماما في مسجد من مساجد المسلمين ولا تصح الصلاة خلفهم وكل من ساعدهم على ضلالهم وحسّن ما يدعون إليه وذم دعاة الإسلام ولمزهم فهو كافر ضال حكمه حكم الطائفة الملحدة التي سار في ركابها وأيدها في طلبها وقد أجمع علماء الإسلام على أن من ظاهر الكفار على المسلمين وساعدهم عليهم بأي نوع من المساعدة فهو كافر مثلهم" ومن الأسباب الشرعية التي دفعت بالشيخ ابن باز لتكفير صدام حسين أن نظامه نظام اشتراكي، ولذلك أفتى بوجوب جهاد حاكم العراق لأن نظامه

نظام اشتراكي كفري يصادم نظام الإسلام ويناقضه وعدّ جهاده من أفضل الجهاد في وقتنا هذا وحث سائر الدول الإسلامية القيام بواجب جهاد صدام لإنقاذ إخوانهم من الظلم ..." كما جاء في مجموع فتاوى ابن باز، ومن خلال ما تقدم من نُقول علماء الحنابلة وشيوخ الدعوة السلفية في المملكة السعودية وهي قطرة من بحر يتضح بجلاء أن النظام السعودي يضرب بفتاوى العلماء عرض الحائط ويجيز لنفسه التعاون مع دولة محاربة للإسلام والمسلمين في العالم وينسق معها أمنيا مما يدل دلالة قاطعة على أنه نظام لا يأخذ من الإسلام وفتاوى العلماء إلا ما يخدم مصالح العائلة المالكة التي تتلاعب بدين الله تعالى، فهل يعقل أن تروج لفتاوى جهاد صدام الذي نطق بالشهادة وهو على حبل المشنقة، وهو رابط الجأش في عيد الأضحى، وترقص فرحا مع الإرهابي العالمي بوش الذي دمر العراق وعاث فيه فسادا واحتل أفغانستان أرض كبار علماء التفسير والحديث والفقه عبر التاريخ الإسلامي والتي كانت سباقة للاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية أثناء الثورة والوقوف معها بالإعانة والمساندة.، وها هو النظام السعودي يعمل جاهدا على تبديل أحكام دين الله تعالى بفتاوى على المقاس وبطريقة تدريجية خبيثة ماكرة، حتى ترضى عنه الإدارة الأمريكية وبعض الدول الغربية والله يقول "ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم"

رابعا: بيان بعض صور عمالة النظام الجزائري للإدارة الأمريكية المحاربة للمسلمين.

***يحاول النظام الجزائري المتعفن أن يتظاهر**

بين الفينة والأخرى أنه حريص على بقية الأنفة والحمية الجزائرية في خرجات إعلامية باهتة أو القيام بشطحات دبلوماسية مكشوفة لا تنطلي على السذج ناهيك عن الفطناء كاستدعاء السفير الأمريكي مؤخرا للاحتجاج -زعموا- على إدراج الإدارة الأمريكية الجزائرية في جملة الدول الخطيرة التي يجب أن يخضع مواطنوها لإجراءات أمنية مشددة ومهينة تمس خصوصيات الإنسان الجزائري في مطارات أمريكا وبعض الدول الغربية ومنها فرنسا وهذه إهانة ما بعدها إهانة ويجب أن يرد عليها بمثلها عملا بمبدأ المعاملة بالمثل المتعارف عليه دوليا، فالشطحة الدبلوماسية الأخيرة لا يمكن أن تغطي على حجم عمالة النظام الجزائري للإدارة الأمريكية الغاشمة المحتلة لبعض البلاد العربية والإسلامية ويكفي أن النظام الجزائري يتعاون أمنيا واستخباراتيا مع الإدارة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، خاصة فرنسا التي ما زال عندها حنين للسيطرة على الساحة الجزائرية عبر عملائها المأجورين من خلال اختراق المؤسسة العسكرية عبر ضباط فرنسا وتحريفها عن مهامها النبيلة التي كان من الواجب أن تكون وفية لمبادئ جيش التحرير الوطني وخير دليل على اختراق فرنسا للمؤسسة العسكرية إقصاء ضباط سامين من جيش التحرير وتوريط آخرين منهم في قضايا الفساد ثم إحالة بعضهم على المحاكم من باب تصفية الحسابات السياسية والبقية منهم ولم يكن أمامها إلا أحد أمرين، إمّا الاستقالة أو مسايرة ضباط فرنسا الذين أصبحوا على قمة المؤسسة العسكرية، ويتحكمون في مقاليد السلطة الفعلية وهم أصحاب القرار في تنصيب الحكام والوزراء وإنشاء الأحزاب والجمعيات المصطنعة الموالية للسلطة الفعلية وأما

الضباط الشرفاء من أبناء المجاهدين وأولاد الشهداء وأصحاب الكفاءة والدراية الذين وقفوا ضد مصادرة اختيار الشعب في 1992، لا حبا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإنما دفاعا عن الدستور وقوانين الجمهورية التي تنص على أن السيادة للشعب في الاختيار وقد تم الاختيار بكل شفافية وبشهادة المجلس الدستوري، هؤلاء الضباط الشرفاء بعضهم همش وبعضهم أحيل على التقاعد وهو في قمة العطاء وبعضهم حُصِرَ في الإدارة وأُبْعِدَ عن الميدان، لكي لا يكون شاهد عيان على حجم التجاوزات والخروقات ومنها القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب الوحشي الذي يصل إلى حد الموت، وبعضهم لُفقت له تهم كاذبة وأحيل على المحاكم العسكرية وبعضهم اضطرته الظروف إلى الصعود للجبل أو الفرار خارج الوطن، وبعضهم اغتيل وتمت تصفيته جسديا في ظروف غامضة ونسبت التهمة للإرهاب، وبعضهم تم التخلص منه بعد أن قام بمهمات قذرة طالت الأبرياء خوفا من يقظة الضمير يوما ما والإدلاء باعترافات على المجرمين الرسميين الذين يمارسون الإرهاب الحقيقي من المكاتب المكيفة، وما أكثر الذين تم اغتيالهم وقيل أنهم ماتوا في ميدان الشرف، ثم تبين أن طريقة القضاء عليهم يشوبها الغموض، وتسرب الأجهزة الأمنية المختصة معلومات إعلامية مغلوطة، ألم يقال أن عبّان رمضان رحمه الله، استشهد في ميدان الشرف ثم بعد سنوات طوال تبين أنه تمت تصفيته من الباءات الثلاث؟!!! والحاصل لا نريد الخوض في صور العمالة المختلفة مع فرنسا الاستعمارية وإنما أن نركز على العمالة للإدارة الأمريكية وأجهزتها الأمنية والمخابراتية، وذلك في النقاط التالية وعلى عجل:

أ-اعتراف الإدارة الأمريكية بالتعاون الأمني مع السلطة الجزائرية:

***من المعلوم أن النظام الجزائري الفاسد يستعين بالإدارة الأمريكية ضدشريحة واسعة من أبناء الشعب الجزائري ممن اغتصبت حقوقهم المشروعة واضطر بعضهم إلى ممارسة رد فعل عنيف ضد سلطة قمعية إرهابية ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وهي جرائم لا تزول بالتقادم مهما طال الزمن وتبدلت الأنظمة السياسية وتبدلت وجوه الحكام والرؤساء ما لم تتوصل جميع الأطراف الفاعلة وأصحاب الحقوق وضحايا المأساة إلى حل سياسي شامل وعادل، ينعم فيه جميع أبناء الوطن الواحد بكل حقوقهم المشروعة على قدم المساواة والعدالة، والإدارة الأمريكية تعترف والاعتراف سيد الأدلة، بالتعاون الأمني والإستخباراتي والعسكري مع الجزائر ومن تلك الأدلة ما يلي:**

- **إن الرئيس بوتفليقة زار الولايات المتحدة الأمريكية مرتين، في سنة 2001 والتقى بالإرهابي بوش الذي احتل العراق وأفغانستان، وأصبحت الجزائر خاصة بعد 11 سبتمبر أكبر حليف للإدارة الأمريكية في محاربة الإرهاب الدولي وهي تمارس الإرهاب الرسمي على أعلى مستوى، فالتقى الإرهاب الأمريكي والإرهاب الرسمي الجزائري على أمر قد قُدِرْ!!!، ومن كان يظن أن رئيس الجزائر يجلس مع بوش الجلاد وهو الذي كان طوال حياته وهو وزير الخارجية ينعت الولايات المتحدة الأمريكية بالامبريالية ومنبع الشر، وشتى النعوت ويرافع في الأمم المتحدة والمحافل الدولية لصالح**

النظام الاشتراكي ويناصر حركات المقاومة على اختلاف ألوانها وأشكالها والتي كانت تصنفها الولايات المتحدة بالحركات الإرهابية في ذلك الوقت؟!!!

- **وكلنا يعلم أن الجزائر حظيت بزيارة وزير الخارجية كولن باول الذي استقال بعد أن صرح "إن ما نراه نحن إرهابا في أمريكا يراه غيرنا مقاومة مشروعة" وكذا زيارة وزيرة الخارجية رايس مجرمة الحرب، وكذا وزير الدفاع الإرهابي رامسفيلد بطل تدمير الحضارة العراقية وفضائح أبوغريب وغوانتنامو هذا الذي دنس التراب الجزائري أثناء زيارته المشؤومة، من أجل التنسيق الأمني والاستخباراتي.**
- **زيارة مساعدين في وزارة الخارجية يساندون الكيان الصهيوني بيرنز ووالش.**
- **زيارة كبار القادة العسكريين من وزارة الدفاع والبنتاغون وشخصيات أمنية واستخباراتية، بعضها علنا والبقية سرا من مكتب التحقيقات الفيديرالي ووكالة الاستخبارات المركزية ومساعدة وزيرة الخارجية المكلفة بالدفاع الخاص بإفريقيا فيكي هودليستون ومؤخرا في نوفمبر قائد القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا أفريكوم الجنرال وليام وورد.**
- **وبعد زيارة قائد الأفريكوم سارع قادة المؤسسة العسكرية إلى نشر أزيد من 30 ألف عسكري بتخوم الصحراء وتحويل مناطق من الصحراء إلى مناطق معزولة وممنوعة من دخول المواطنين إلا بتأشيرة وهكذا أصبحت الصحراء مناطق نفوذ محظورة على الجزائريين مسموحة للشركات المتعددة الجنسيات وعلى رأسها الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية وأغلب العاملين في الحقول النفطية من**

الجزائريين يعانون الأمرين والتضييق وتحكم قادة الشركات الأجنبية في أمور ليست من اختصاصها وإنما من اختصاص الدولة، أما عن التمييز والاستغلال وانتشار ألوان من الفساد فحدث عن البحر ولا حرج، وهناك بعض الجزائريين يشتكون من معاملة الأجانب لهم وكأنهم عبيد في بلادهم والسلطة لا تحرك ساكنا لإنصافهم من تغول الشركات المتعددة الجنسيات الذين يشبهون في تصرفاتهم تصرف الكولون أثناء الاستعمار!!! ولسنا الآن بصدد بيان حجم الفساد في الشركات المتعددة الجنسيات وإنما فقط إثبات حجم التعاون الأمني والاستخباراتي مع الولايات المتحدة.

- الإدارة الأمريكية أمدت الجزائر بالعتاد العسكري تمثل أساسا في أنظمة الرؤية الليلية وعربات مصفحة من طراز هامفي 300 ومروحيات من طراز بيل 206-412 حتى أن وكالة ناسا الفضائية وبإشراف سي آي أي تقوم بعملية مسح للمواقع الحساسة في الصحراء الجزائرية ومنطقة الساحل وتقوم بتسليم الصور عبر سفارات الولايات المتحدة في البلدان المعنية وأصبحت الصحراء الجزائرية بؤرة للتواجد المكثف للاستخبارات الأمريكية والغربية والإسرائيلية تارة باسم رجال الأعمال، وتارة باسم وفود السوّاح، وتارة باسم خبراء التنقيب على النفط وتارة باسم البحث عن المختطفين، وتارة باسم شركات الحراسة بلباس مدني وكأننا نعيش دولة داخل دولة، وأصبحت بعض المناطق في الصحراء كأنها قاعدة عسكرية أمريكية غير معلنة، بينما سكان الصحراء يعيشون في فقر مدقع وشظف من العيش مما دفع بالكثير من أبناء الصحراء بالهجرة إلى الشمال بحثا عن لقمة العيش عن طريق وظائف بسيطة منها بيع

الشاي والفول السوداني، وكأن سكان الصحراء مجرد فولكلور يتفرج عليه رجال السلطة أثناء الزيارات الرسمية أو تسلية للسوّاح الأجانب، فلا حول ولا قوة إلا بالله، فهل يعقل أن تعيش الصحراء الفقر والمشاكل بينما هي مصدر ثراء الجزائر؟!!! وهل سكان الصحراء من الدرجة الثانية أو الثالثة ليعيشوا الفقر والتهميش وهم يمشون على أرض من الذهب الخالص؟!!!.

- القيام بالمناورات العسكرية في عرض البحر والقيام بالتدريبات التكتيكية وتبادل المعلومات الأمنية، بين أمريكا والجزائر.
- هناك مناطق في الصحراء الجزائرية وكأنها ملك خاص للشركات الأمريكية والغربية وهو ما يسمح لهذه الشركات العبث بأمن البلد القومي، فهذه براون أندورت وهي شركة أمريكية جزائرية مختلطة مديرها العام عبد المؤمن ولد قدور، له جنسية أمريكية قد تورط في قضايا تجسس، هو وعدد من المسؤولين السياسيين في أجهزة الدولة وبعض الضباط في المؤسسة العسكرية وطوي ملفها في محاكمة شبه سرية مستعجلة لم تظهر الحقائق كما هي، أما نهب أموال الأمة في الصفقات المشبوهة والفواتير المضخمة بشكل خيالي وأصبحت بعض أبار النفط وكأنها ملك خاص تصب في جيوب أصحاب النفوذ وتهرب إلى البنوك الأجنبية، وكل هذا عبارة عن قطرة من بحر الفساد في قلب الصحراء الجزائرية، وما يصل إلى قاعات المحاكمة عبارة عن قطرة من بحر وغيض من فيض ويمس الطبقات الدنيا دون الطبقات العليا وغالبا ما تستخدم العدالة أداة لتصفية الحسابات السياسية بين الأجنحة المتصارعة بين السلطة الرسمية والفعلية.

ب-بعض التصريحات الدالة على التنسيق الأمني المتبادل:

- ممن صرح بالتعاون الأمني، السفير روبرت أس فورد في جوان 2007، حيث قال "هناك تعاون وتنسيق جد ممتاز في مجال مكافحة الإرهاب بين البلدين" ولسنا ندري ما هو الإرهاب ومن هو الإرهابي؟!!!
-وفي أواخر جويلية 2009، قال جيفري فيلتمان، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط بالوكالة "نريد تعاونا معززا أكثر في المجال العسكري".
-وقال بتاريخ 20 أكتوبر 2009 "ندعم جهود الجزائر ودول المنطقة في القضاء على الإرهاب ومن الضروري أن أشيد باللقاء الأمني الذي جرى بتمنراست في جويلية الماضي" وهناك من يقول أن أمريكا تريد أن تكون لها قاعدة عسكرية بتمنراست بلباس مدني !!! وقال "هناك تعاونا فعالا يوجد بين الجزائر والولايات لمتحدة في ميدان محاربة الإرهاب".
-وقال في مؤتمر صحفي بليبيا "ليبيا والولايات المتحدة مدركتان للخطر الذي يمثله تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ولذلك رفضت السلطة الجزائرية رفع دعوى ضد ليبيا بشأن التعذيب الوحشي الذي طال بعض الجزائريين في سجون ليبيا خشية تراجع ليبيا عن التنسيق الأمني مع الجزائر وأمريكا، فما كان من الجزائر إلا التزام السكوت التام على حساب كرامة المواطن في الخارج؟!!!
-وأكد الملحق الإعلامي بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر جون براون، بتاريخ 05 أوت 2009، أشار إلى أن إدارة باراك أوباما ترى أن

العنصر الأساسي لتحقيق هذه الأهداف يتمثل في تعاون عسكري جيد" والإدارة الأمريكية في ظل إدارة أوباما مهمته جدا بتسليح الجيش الجزائري من أجل مواجهة الجماعات المسلحة بالدرجة الأولى مما أثار حفيظة روسيا وفرنسا، ذاك هو أوباما الذي انخدع به بعض المسلمين يوم خطابه المعسول في 04 جوان 2009 بالقاهرة المقهورة بعائلة آل مبارك، وصدق من قال السياسي البارع في عصرنا هو الذي يعرف كيف يتملص من وعوده الانتخابية بطرق ماكرة ملتوية، عندما سئل جون براون عن قضايا عسكرية وأمنية، قال"ليس بإمكاننا التعليق عن قضايا استخباراتية" وهذا هو الجانب المستور عن الشعوب، وتعجز الصحافة عن الوصول إلى معلومات دقيقة فيه.

-وصرح السفير دافيد بيرس بتاريخ 05 جويلية 2009 "تعاوننا مع الجزائر في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب ممتاز نأمل المواصلة على النحو ذاته للقضاء على التنظيمات التي تمارس العنف والإرهاب، ونضمن استقرار العالم"

-وفي 19 أكتوبر 2009، قالت فيكي هودلستون مساعدة نائب كاتبة الدولة الأمريكية المكلفة بالدفاع بإفريقيا، مبعوثة البنتاغون أنها جاءت من أجل التنسيق الأمني والاستخباراتي لمحاربة الإرهاب والقاعدة".

-وأخيرا، ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية كلنتون في الندوة الصحفية بتاريخ 07 ديسمبر 2009، لدى زيارة وزير الخاريجة الجزائرية مدلسي حيث قالت بكل وقاحة وكأنها الآمرة والناهية، إن أهم نقاط اللقاء التنسيق الأمني العسكري في محاربة الإرهاب" من خلال تلك التصريحات الرسمية ندرك مدى عمالة النظام الجزائري للإدارة الأمريكية، وإن التعاون الأمني

والاستخبارات قائم على قدم وساق، سرا وجهرا وسوف تكشف الأيام مدى حجم العمالة كما كشفت حادثة خوست حجم عمالة النظام الأردني وعلى أعلى مستوى رجال الدولة، أما الحكم الشرعي فقد سبق ذكره والحمد لله رب العالمين.

ج-كلمة عن أمريكا الطاغية:

الكلام عن تاريخ أمريكا وجرائمها بحق البشرية والإنسانية يحتاج إلى تدوين موثق ومطول منذ تأسيسها مشاكلها الداخلية المتفاقمة والخطيرة، ليعرف العالم بأسره حجم الدمار الشامل الذي ألحقته الإمبراطورية الأمريكية بالبشرية جمعاء ولتعرف الأجيال المقبلة لاسيما في عالمنا العربي والإسلامي أن أمريكا البيضاء البراقة تخفي وراءها قلبا أسودا مشحون بالأثرة والاستعلاء والأنانية وأنها من أجل مصالحها غير المشروعة مستعدة لتدمير الإنسانية بشتى وسائل التدمير الساخنة والباردة وأكبر أهداف أمريكا السيطرة على منافذ الطاقة وعلى رأسها البترول والغاز والمواد الأولية الآخذة في النفاذ والتراجع من أجل ضمان ديمومة قوة اقتصادها والذي ظهر عواره بعد الأزمة المالية الخانقة التي تمر بالعالم وهي تعمل جاهدة للتشريع للتدخل الأمريكي في الأماكن التي ترى أنها تهدد ضياع مصالحها الحيوية وهي في كل مرة لا تعدم ذريعة تبرر بها تدخلها في البلدان، تارة باسم نشر الديمقراطية، وتارة باسم الدفاع عن حقوق الإنسان، وتارة باسم ضمان حرية العبادة والعقيدة، وتارة باسم حماية الأقليات، وتارة باسم الحفاظ على الاستقرار العالمي، وتارة باسم حماية اختيار الشعب كما فعلت أثناء

الانقلاب على رئيس هايتي أرستيد الذي انقلب عليه الجنرالات فتدخلت أمريكا بقيادة كلنتون وطردت الجنرالات الانقلابيين وأعادت الرئيس إلى منصبه سنة 1994، وتارة باسم مكافحة الإرهاب الدولي وعلى رأسهم القاعدة وكل دولة فيها "القاعدة" أو شبه القاعدة تحاول أن تدخلها لتؤسس لنفسها في تلك البلاد قاعدة، وبفضل "القاعدة" أقامت عدة قواعد لها، مهمتها الحقيقية ضمان الطريق الآمن للوصول إلى منافذ الطاقة وحمايتها وها هي تزرع جسما غريبا في قلب الصحراء الكبرى الممتدة في القرن الإفريقي إلى موريتانيا بدعوى أنها منطقة فراق أمني يهدد أمن القارة، تحت إسم أفريكوم وهذه سابقة في تاريخ الإمبراطورية الأمريكية لأنها لأول مرة في تاريخها العسكري تؤسس قيادة عسكرية خاصة بالقارة الإفريقية بـ 03 فروع عسكرية و 18 مليار دولار وها هو أوباما "الحمل الوديع" كما يصوره المخدوعون بادئ الرأي، يقرر التوسع في تمويل مشروع أفريكوم في إفريقيا برفع ميزانيتها لعام 2010 وعقد اتصالات مع عدد من الدول الإفريقية تحت غطاء التعاون في تطوير التدريب العسكري ولكن الهدف الحقيقي هو الاستحواذ على منافذ النفط والمواد الأولية في القارة الإفريقية لأن الشرق الأوسط أصبح مهدد بعدة مخاطر أمنية يوشك أن تشتعل فيها نيران كبرى يصعب إخمادها إذا شبت وتطاير شررها هنا وهناك بخلاف القارة الإفريقية، فالجزائر ونيجيريا وأنغولا وليبيا والسودان تعتبر هذه الدول طاقة نفطية هائلة وهي محل صراع نفطي بين الدول الكبرى وعلى رأسها الصين وأمريكا وبريطانيا وفرنسا وكل دولة تحاول أن تفوز بحصة الأسد والدول الإفريقية تفضل الصين على الدول

الغربية في التعامل لأنها لا تحمل تاريخ استعماري مقيت ذاقت منه إفريقيا كؤوس المرارة حتى الثمالة ولأنها لا تحمل طموح استعلائي طاغي كما هو شأن أمريكا الطاغية. وأمريكا الطاغية تريد أن تعزز نفوذها السياسي في إفريقيا وخاصة في الصحراء الكبرى باسم محاربة العابر للقارات وتنظيم القاعدة، ومن أجل ذلك راحت تقوم بتضخيم حجم القاعدة إعلاميا لتبرر التدخل، بل إن القوات الأمريكية تعكف على إعداد دراسة لمختلف الكيفيات التي تؤدي إلى خلق بؤر توتر في بلدان إفريقيا لتبرير التدخل والاستحواذ على خيرات البلدان والسيطرة عليها وهاهي الإدارة الأمريكية تتخذ من زلزال هايتي الأليم وتحت شعار الإعانة الإنسانية لاستعمار الجزيرة ذات الأهمية الحيوية لأمريكا، والدليل على ذلك حجم الإنزال العسكري الذي تقوم به الإدارة الأمريكية والمتمثل في 10 آلاف جندي وحشد سياسي من 03 رؤساء أوباما وبوش وكلنتون، والمؤسف أن الدول العربية والإسلامية غائبة ومتأخرة عن إرسال إعانات إنسانية لضحايا الزلزال، بينما كلنتون يوزع الإعانات بنفسه، والحاصل أن الإدارة الأمريكية إذا واصلت صلفها وطغيانها وعلوها في الأرض بغير الحق فسوف تعرض أمنها الداخلي ومصالحها في الخارج إلى المخاطر التي لا تحمد عقباها، وصدق الله العظيم إذ يقول "وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون"

بن حاج علي
نائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ

((الهيئة الإعلامية للشيخ علي بن حاج))